

الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

اختصاصات جهة اتصال البرلمانين على الصعيد القطري

1- الخلفية

منذ إنشاء الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في عام 2011، صدّق عليها أكثر من 160 بلدا و46 منظمة دولية، بهدف تحسين أثر جهود التنمية. ولبلوغ هذه الغاية، يخدم إطار الرصد، المؤلف من مجموعة مكونة من 10 مؤشرات، غرض إبقاء جميع الأطراف خاضعة للمساءلة المتبادلة، وتنبثق منه أدلة بشأن سبل تحسين فعالية التنمية.

وقد أعرب أكثر من 70 بلدا ناميا عن الرغبة في المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016). وفي حين تتولى حكومات البلدان النامية قيادة عملية الرصد (لا سيما من قبل المنسق الوطني،¹ الذي يوجد مقره عادة في وزارة المالية أو التخطيط أو الشؤون الخارجية)، ستكون للمشاركة النشطة من جانب البرلمانين في عملية الرصد على الصعيد القطري أهمية حاسمة لضمان نجاح هذا الجهد الجماعي.

والبرلمانيون الوطنيون ومنابر البرلمانين الدولية مدعوة إلى المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، من خلال المشاركة على الصعيد الوطني في الجهود التي يبذلها المنسقون الوطنيون الذين تعيّنهم الحكومات، ومن خلال المشاركة في الحوار المنبثق من نتائج الرصد. وسيتم تسهيل مشاركتها في العملية عن طريق تعيين "جهة اتصال للبرلمانيين" في كل بلد مشارك.

والبرلمانيون في البلدان النامية المهتمة بالمشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016) مدعوون إلى المشاركة بأن يقترحوا على المنسق الوطني جهة اتصال للبرلمانيين.

2- التوصيف

جهة الاتصال المثالية للبرلمانيين:

- تكون عضوا في البرلمان الوطني أو تؤدي دورا حاسم الأهمية في البرلمان الوطني؛
- يُشجّع بصفة خاصة على المشاركة البرلمانين الذين يقومون أيضا بأداء دور جهات اتصال لأي رابطة برلمانية دولية (مثلا، الاتحاد البرلماني الدولي).
- وبالمثل فإن البرلمانين المنوطة بهم مسؤوليات في المجالات ذات الصلة التي ترصدها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (مثلا، أعضاء لجنة الموازنة أو لجنة العون الإنمائي في البرلمان) مناسبون جيدا بصفة خاصة للقيام بدور جهة اتصال البرلمانين.

¹ المنسق الوطني هو الممثل الذي تعيّنه حكومة كل من البلدان المشاركة في جولة الرصد الثانية من أجل إدارة العملية الشاملة لجمع البيانات والتحقق منها في البلد. وتتم حاليا إتاحة معلومات الاتصال الخاصة بالمنسقين الوطنيين لأصحاب المصلحة المشاركين الآخرين في حيز المجتمع الافتراضي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (يتم تحديث المعلومات القطرية كلما توافرت).

3- الدور

جهة اتصال البرلمانين مدعوة إلى الرجوع إلى دليل الرصد ليكون لديها فهم شامل عن الدور المنوط بها في عملية الرصد (انظر، بصفة خاصة، الجزء الثاني، الصفحة 19 [من النص الإنكليزي] من "إرشادات لأصحاب المصلحة الآخرين"). وترد في المرفقين 1 و 2 من هذه الاختصاصات لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد، وعلى الأخص في الإبلاغ بالبيانات.

وسيكون متوقعاً من جهة الاتصال المختارة الخاصة بالبرلمانين ما يلي:

- التنسيق مع المنسق الوطني الحكومي ومع البرلمانين الآخرين لنقل وجهات نظر البرلمانين أثناء عملية الرصد (انظر الباب 4 للاطلاع على المزيد من المعلومات)؛
- المشاركة في حوار حول نتائج الرصد.

4- الأنشطة الرئيسية

تتم مشاركة جهة اتصال البرلمانين في العملية على مرحلتين:

- (1) الاجتماع الاستهلاكي للتشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2015). يُتوقع من المنسق الوطني أن يعقد اجتماعاً استهلالياً مع الشركاء المعنيين، بهدف رفع مستوى الوعي لدى الشركاء بشأن عملية الرصد، والاتفاق على أصحاب المصلحة الذين ينبغي أن يشاركوا فيها، والاتفاق على الجدول الزمني والأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل صاحب مصلحة. وسوف تُدعى جهة اتصال البرلمانين إلى المشاركة في هذا الاجتماع.
 - (2) الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول النتائج (أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر 2016). جهة اتصال البرلمانين مدعوة إلى البدء و/أو المشاركة النشطة في المناقشات بشأن النتائج المستخلصة من عملية الرصد. ويمكن أن يخدم استعراض التقدم المحرز في التشاور مع أصحاب المصلحة غرض تعزيز الحوار والمساعدة على ضمان أن يتخذ جميع شركاء التعاون الإجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم.
- وبينما لا يُتوقع من جهة اتصال البرلمانين الإبلاغ ببيانات محددة، يمكن أن يقرر المنسق الوطني إشراكها في المناقشات حول البيانات المتعلقة بالمؤشر 2 (البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني)، والمؤشر 3 (نوعية الحوار بين القطاعين العام والخاص)، والمؤشر 5 (قابلية التنبؤ بالنعون الإنمائي)، والمؤشر 6 (إدراج المعونة في الميزانية)، والمؤشر 9 (استخدام النظم القطرية). وللإطلاع على المزيد من المعلومات حول عملية التشاور بالنسبة لهذه المؤشرات المحددة، يرجى الرجوع إلى دليل.

5- عملية تحديد جهة اتصال البرلمانين

في حين لا توجد عملية محددة سلفاً لتعيين جهة الاتصال (من أجل المرونة والتكيف مع السياقات القطرية)، فإن فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يدعو البرلمانين الوطنية إلى الاتفاق مع الحكومة/المنسق الوطني (على أساس عدم الاعتراض) على الجهة التي يمكنها أداء دور جهة الاتصال على أفضل وجه.

كما يدعو فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منابر البرلمان العالمية (مثلاً، الاتحاد البرلماني الدولي) إلى تقديم توصيات بشأن أنسب المرشحين على الصعيد القطري لأداء هذا الدور. وجهات اتصال البرلمانين على الصعيد القطري الخاصة بالمبادرات الأخرى مناسبة جيداً بصفة خاصة لأداء هذا الدور.

6- المدة

تبدأ مشاركة جهة الاتصال الخاصة بالبرلمانين في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015 (أو، بدلاً من ذلك، اعتباراً من التاريخ الفعلي للتعين) وتمتد إلى كانون الأول/ديسمبر 2016.

المرفق 1- لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد الشاملة

| النشاط؟ | الجهة؟ |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> - مراقبة وتنسيق جمع البيانات والتحقق منها - توفير البيانات فيما يخص المؤشرات 1، و5ب، و6، و7، و8 - تنسيق التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 - تيسير الحوار حول نتائج الرصد | <p>الحكومة (المنسق الوطني، إشراك الوزارات/ الوكالات الحكومية المعنية)</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - توفير البيانات فيما يخص المؤشرات 1، و5أ، و6، و9ب والمساهمة في التحقق من البيانات - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد | <p>مقدمو العون</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد | <p>منظمات المجتمع المدني</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد | <p>القطاع الخاص</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد | <p>نقابات العمال</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد | <p>البرلمانيون</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد | <p>السلطات المحلية</p> |

المرفق 2- لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في الإبلاغ عن البيانات

بالنسبة لكل مؤشر:

✓ ما هي الجهة التي تبلغ المنسق الوطني؟

✓ ما هو نوع البيانات (كمية أو نوعية)؟

| نوع البيانات | نقابات العمال | القطاع الخاص | منظمات المجتمع المدني | مقدمو العون | الحكومة | المؤشرات |
|--------------|---------------|--------------|-----------------------|-------------|---------|--|
| كمية ونوعية | | | | ■ | ■ | 1 استخدام أطر النتائج القطرية |
| نوعية | | | جهة الاتصال | جهة الاتصال | ■ | 2 البيئة التمكينية لمنظمة المجتمع المدني |
| نوعية | جهة الاتصال | جهة الاتصال | جهة الاتصال | جهة الاتصال | ■ | 3 إشراك القطاع الخاص |
| كمية | | | | ■ | | 5أ القابلية للتنبؤ (سنويا) |
| نوعية | | | | | ■ | 5ب القابلية للتنبؤ (في الأجل المتوسط) |
| كمية | | | | ■ | ■ | 6 إدراج المعونات في الميزانية |
| نوعية | | | | | ■ | 7 المساءلة المتبادلة |
| نوعية | | | | | ■ | 8 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة |
| كمية | | | | ■ | | 9ب استخدام نظم الإدارة المالية العامة والمشتريات |